وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأثنين، 17 أبريل 2023

أخبار الطاقة

أسواق النفط تفتتح اليوم بأمل مكاسب أسبوعية معززة بمخاوف شح الإمداد

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تفتتح أسواق النفط الخام في العالم اليوم الاثنين 17 إبريل، بأمل تحقيق مكاسب أسبوعية خامسة على التوالي معززة بتحذيرات وكالة الطاقة الدولية من ضيق السوق العالمية في حين أن الطلب العالمي سيصل إلى مستوى قياسي هذا العام على خلفية انتعاش الاستهلاك الصيني، ما ينذر باستمرارية ارتفاع الأسعار في المستقبل مع تقلص إمدادات كبار المنتجين في تحالف أوبك+، ليحوم النفط الخام بالقرب من أعلى مستوياته في خمسة أشهر، في إغلاق الجمعة الماضية التي استقرت مرتفعة بأكثر من 86 دولارا للبرميل بالنسبة لخام برنت، وأكثر من 82 دولارا للخام الأميركي غرب تكساس الوسيط، معززة أيضاً بتراجع المخزونات الأميركية وضعف التدفقات من روسيا وانقطاع إمدادات خطوط الأنابيب من كردستان العراق والتي أدت جميعها إلى زيادة المكاسب.

وسجل كلا العقدين للأسبوع الرابع على التوالي من المكاسب وسط تراجع المخاوف بشأن الأزمة المصرفية التي ضربت الشهر الماضي والقرار المفاجئ الأسبوع الماضي من قبل أوبك + لمزيد من خفض الإنتاج. وسجل برنت مكاسب أسبوعية بنسبة 1.5 ٪، بينما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط 2.4 ٪ خلال الأسبوع، وكانت أربعة أسابيع من الزيادات بمثابة أطول سلسلة من هذا النوع منذ يونيو 2022.

كانت أسعار النفط منخفضة الخميس الماضي برغم تخفيضات أوبك+ الطوعية، لكن تحذير وكالة الطاقة الدولية من عجز كبير في الإمدادات في وقت لاحق من هذا العام ساعد على تعزيز الأسعار في إغلاق الجمعة. في حين أن التفاؤل الذي دفع برنت إلى ما فوق 87 دولارًا للبرميل خلال تداولات الأسبوع الفائت، والذي ينبع في الغالب من أرقام مؤشر أسعار المستهلكين الأميركي التي وصلت إلى 5.6 ٪، بدا وكأنه يتضاءل عندما خفضت منظمة اوبك توقعاتها للطلب للنصف الثاني من عام 2023.

وفي الوقت نفسه، زادت أوبك أيضًا الطلب بأثر رجعي في الربع الأول، مع تركه بنفس معدل النمو السنوي السابق (2.3 مليون برميل في اليوم). لكن تقرير وكالة الطاقة الدولية عزز أسعار النفط يوم الجمعة حيث حذرت الوكالة من احتمال حدوث عجز كبير في الإمدادات في وقت لاحق من هذا العام.

استوعبت الأسواق أسبوعًا من التوقعات المختلطة للعرض والطلب الخام. وقالت وكالة الطاقة الدولية في توقعاتها الشهرية يوم الجمعة إن التخفيضات الأخيرة لأوبك + تهدد بتعزيز أسعار النفط للمستهلكين الذين يواجهون بالفعل تضخمًا مرتفعًا. كان التحالف قد توقع في اليوم السابق أن الأسواق ستعاني من نقص شديد في المعروض. في المقابل، توقعت إدارة معلومات الطاقة الأميركية تجاوز الإمدادات الطلب في عامي 2023 و2024.

كما أن الطلب من أكبر مستورد للخام في العالم يدعم الأسعار أيضًا. تظهر البيانات الأخيرة أن الصين استوردت الشهر الماضي أكبر قدر من النفط في ثلاث سنوات، مدعومة بالتدفقات الروسية القياسية. وفي يوم الجمعة، قال محافظ بنك الصين الشعبي يي جانج إن اقتصاد البلاد من المتوقع أن ينمو بنحو 5 ٪ هذا العام. في وقت دعمت تحذيرات وكالة الطاقة الدولية أسعار النفط، إذ حذرت من ضيق أسواق النفط المرتقب.

وقال رئيس وكالة الطاقة الدولية، فاتح بيرول، إن أسواق النفط قد تشهد تضييقًا في النصف الثاني من عام 2023 في حالة استمرار تخفيضات الإنتاج الطوعية لمنتجي أوبك + حتى نهاية عام 2023، مما يدفع الأسعار إلى أعلى مما هو عليه حاليًا. وفي تقرير سوق النفط، حذرت الوكالة بعد ذلك من أن عجز الإمدادات الناجم عن تفاقم تخفيضات أوبك + قد يعرقل النمو الاقتصادي العالمي.

وفي الولايات المتحدة، يدفع البيت الأبيض باتجاه تعزيز السيارات الكهربائية، إذ اقترحت وكالة حماية البيئة الأميركية تخفيضات الانبعاثات الأكثر شدة حتى الآن لمبيعات السيارات الجديدة بحلول عام 2032، حيث فرضت خفضًا سنويًا للتلوث بنسبة 13 ٪ وخفضًا بنسبة 56 ٪ في انبعاثات الأسطول المتوقعة مقارنة بمتطلبات عام 2026 الحالية.

وفي صفقات الغاز، تحصلت شركة صينية كبرى على حصة في مشروع قطري ضخم، حيث سوف تستحوذ شركة سينوبك الصينية العملاقة للنفط على 5 ٪ من حصتها في إحدى محطات حقل الشمال الشرقي للغاز الطبيعي المسال في قطر، بقدرة إنتاجية تبلغ 8 ملايين طن سنويًا، وهي المرة الأولى التي تحصل فيها شركة آسيوية على حصة في المشروع مع شركة سينوبك التي تسعى إلى توسيع ذلك التعاون.

وفي صفقات التعدين، تقوم شركة التعدين والتجارة العملاقة الكندية، جلينكور بتحسين عرض الاستحواذ على جميع الأسهم بقيمة 22.5 مليار دولار لشركة التعدين الكندية تيك ريسورسز، مضيفةً 8.2 مليارات دولار أخرى نقدًا لتيسير الصفقة للمساهمين، على الرغم من رفض مجلس إدارة تيك لها.

وفي قطاع التنقيب والإنتاج في أميركا الجنوبية، اجلت غيانا الترخيص المتوقع لـ 14 كتلة نفطية بحرية في البلاد إلى منتصف يوليو حيث يُزعم أن الحكومة بحاجة إلى مزيد من الوقت لتحديث إطارها التنظيمي لنموذج مزاد نفطي جديد.

وفي النفط الصخري، تتطلع شركة دايموندباك للطاقة الأميركية المنتجة للنفط الصخري والمدرجة في بورصة نيويورك إلى بيع الأصول غير الأساسية في حوض برميان الغربي، وتسعى إلى كسب نحو مليار دولار من مساحتها في مقاطعة بيكوس، تكساس، مع احتدام نشاط الاندماج والاستحواذ في جميع أنحاء البلاد.

من جهتهم، المضاربون يتجهون نحو الصعود مرة أخرى، إذ قفز صافي مراكز الشراء لخام برنت في بورصة لندن بأكثر من 73 ألف عقد (ما يعادل 73 مليون برميل) في الأسبوع المنتهي في 4 أبريل، أي بعد إعلان أوبك + للتخفيضات الطوعية، وهو ما يمثل أكبر مكسب أسبوعي للمضاربين على ارتفاع السوق منذ أواخر عام 2016. وفي صفقات الغاز، تحصلت شركة صينية كبرى على حصة في مشروع قطري ضخم، حيث سوف تستحوذ شركة سينوبك الصينية العملاقة للنفط على 5 ٪ من حصتها في إحدى محطات حقل الشمال الشرقي للغاز الطبيعي المسال في قطر، بقدرة إنتاجية تبلغ 8 ملايين طن سنويًا، وهي المرة الأولى التي تحصل فيها شركة آسيوية على حصة في المشروع مع شركة سينوبك التي تسعى إلى توسيع ذلك التعاون.

وفي صفقات التعدين، تقوم شركة التعدين والتجارة العملاقة الكندية، جلينكور بتحسين عرض الاستحواذ على جميع الأسهم بقيمة 22.5 مليار دولار لشركة التعدين الكندية تيك ريسورسز، مضيفةً 8.2 مليارات دولار أخرى نقدًا لتيسير الصفقة للمساهمين، على الرغم من رفض مجلس إدارة تيك لها.

وفي قطاع التنقيب والإنتاج في أميركا الجنوبية، اجلت غيانا الترخيص المتوقع لـ 14 كتلة نفطية بحرية في البلاد إلى منتصف يوليو حيث يُزعم أن الحكومة بحاجة إلى مزيد من الوقت لتحديث إطارها التنظيمي لنموذج مزاد نفطي جديد.

وفي النفط الصخري، تتطلع شركة دايموندباك للطاقة الأميركية المنتجة للنفط الصخري والمدرجة في بورصة نيويورك إلى بيع الأصول غير الأساسية في حوض برميان الغربي، وتسعى إلى كسب نحو مليار دولار من مساحتها في مقاطعة بيكوس، تكساس، مع احتدام نشاط الاندماج والاستحواذ في جميع أنحاء البلاد.

من جهتهم، المضاربون يتجهون نحو الصعود مرة أخرى، إذ قفز صافي مراكز الشراء لخام برنت في بورصة لندن بأكثر من 73 ألف عقد (ما يعادل 73 مليون برميل) في الأسبوع المنتهي في 4 أبريل، أي بعد إعلان أوبك + للتخفيضات الطوعية، وهو ما يمثل أكبر مكسب أسبوعي للمضاربين على ارتفاع السوق منذ أواخر عام 2016.

وفي الصين، لا تزال البلاد حذرة من انقطاع التيار الكهربائي في الصيف، حيث تتوقع الحكومة الصينية أن تتجاوز ذروة الطلب على الطاقة في الصيف 1.36 تيراواط، مما دفع بكين إلى الإسراع في الموافقة على مناجم الفحم الجديدة وتسريع بناء المناجم المعتمدة بالفعل لتأمين قدرة تحميل أساسية أعلى.

وفي الاستكشاف والتنقيب، أفادت تقارير أن شركة النفط الفرنسية توتال إنرجي تجري محادثات مبكرة لشراء شركة الاستكشاف المدعومة بالأسهم الخاصة، نبتون للطاقة، في صفقة قد تصل قيمتها إلى أكثر من 5 مليارات دولار، قبل أن تطرح الشركة للاكتتاب العام.

وفي النرويج، تقلق موجة الكهربة جمهور البلاد، ونظرًا لأن المشغل شركة إكوينور المدرجة في بورصة نيويورك، وشركائها تسعى إلى تزويد الكهرباء لأكبر مصنع للغاز الطبيعي المسال في أوروبا، في محطة هامرفست، سيناقش البرلمان النرويجي مقترحات هذا الأسبوع لتأجيل الخطة أو إيقافها حيث يخشى السكان المحليون من نقص الطاقة.

على صعيد قرصنة ناقلات النفط العملاقة، انخفضت القرصنة الدولية إلى أدنى مستوى لها منذ 30 عامًا. ووفقًا للمكتب البحري الدولي، كان عدد حوادث القرصنة والسطو المسلح البحري المبلغ عنها في الربع الأول من عام 2023 هو الأدنى خلال الثلاثين عامًا الماضية، حيث انخفض إلى 27 «فقط» من هذه الحوادث مع عملية اختطاف واحدة ناجحة، على الرغم من اختفاء ناقلة نفط في خليج غينيا بعد تعرضها لهجوم من قبل قراصنة في وقت سابق من هذا الأسبوع.

من جهتها، تهدد روسيا بإنهاء صفقة حبوب البحر الأسود، حيث تعهدت موسكو مرة أخرى بالانسحاب من صفقة الحبوب في البحر الأسود التي توسطت فيها الأمم المتحدة وتنتهي صلاحيتها في 18 مايو، بدعوى أن القوى الغربية لم تخفف القيود على المدفوعات والتأمين والخدمات اللوجستية للسلع غير الخاضعة للعقوبات القادمة من روسيا.

أما شركة بريتش بتروليوم فقد أطلقت منصة جديدة في خليج المكسيك، إذ أعلنت الشركة المدرجة في بورصة نيويورك، وتتخذ من المملكة المتحدة مقراً لها، أنها بدأت إنتاج النفط في منصة ارقوس، وهي أول منصة جديدة لها في خليج المكسيك بالولايات المتحدة منذ عام 2008 بطاقة 140.000 برميل في اليوم، سعياً لزيادة الإنتاج إلى 400.000 برميل في اليوم.

«ريستاد إنرجي»: برنت نحو 100 دولار للبرميل قريبا .. تفاؤل بتعافي الطلب الصيني

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

توقع محللون نفطيون استمرار المكاسب السعرية للنفط الخام خلال الأسبوع الجاري بعد أربعة أسابيع من المكاسب المتتالية، بسبب خفض إنتاج تحالف «أوبك+» بشكل إضافي، وسط تفاؤل بتعافي الطلب الصيني على النفط الخام، إضافة إلى تقلص المخاوف من الركود الاقتصادي العالمي.

وأوضح المحللون أن تخفيضات إنتاج «أوبك+» تقلص بالفعل المعروض وإمدادات النفط الخام بشكل كبير خلال الربع الثاني من العام الجاري، وهو ما جعل وكالة الطاقة الدولية ترجح حدوث مكاسب سعرية واسعة خاصة مع انخفاض مخزونات صناعة النفط في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 39 مليون برميل في مارس الماضي.

ونقلوا عن شركة ريستاد إنرجي الدولية للاستشارات توقعها أن تخفيضات «أوبك+» المعلنة أخيرا ستزيد من تشديد سوق النفط الضيقة بالفعل، ما يدفع برنت نحو 100 دولار للبرميل في وقت أقرب من السابق، كما من المتوقع دفع السعر إلى نحو 110 دولارات للبرميل هذا الصيف.

وفى هذا الإطار، يقول روس كيندي العضو المنتدب لشركة كيو إتش أيه لخدمات الطاقة: «إن المكاسب السعرية على الأرجح ستستمر للأسبوع الخامس على التوالي، حيث تميل معطيات السوق إلى رفع المكاسب في ضوء تقلص المعروض وتنامي الطلب عقب قرار (أوبك+) إجراء خفض إنتاجي جديد، لتشديد العرض تحسبا للتباطؤ الاقتصادي الذي أعقب الأزمة المصرفية العالمية».

وأشار إلى أن خفض الإنتاج دفع أسعار خام برنت إلى أكثر من 85 دولارا للبرميل من أدنى مستوياته في مارس عند 70 دولارا للبرميل، موضحا أن المكاسب جاءت عقب التخفيضات الطوعية الإضافية لبعض دول «أوبك+»، علاوة على خفض الإنتاج الروسي بمقدار 500 ألف برميل يوميا من مارس، الذي تم تمديده حتى نهاية العام الجاري.

من جانبه، يقول دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة «تكنيك جروب» الدولية: «إن نقص الإمدادات أصبح هو السمة المسيطرة على السوق النفطية والمحفزة لمزيد من المكاسب السعرية في الأسابيع المقبلة»، مشيرا إلى أن «أوبك+» كانت مضطرة إلى وقف الانزلاق في أسعار النفط العالمية عقب الأزمة المصرفية الدولية، وانهيار بنك سيليكون فالي والاستحواذ على بنك كريدي سويس، إضافة إلى المخاوف بشأن التضخم وارتفاع أسعار الفائدة، إلى جانب ارتفاع مخزونات النفط العالمية في بداية العام الجاري.

أما بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة فيرى أن العوامل المقاومة لارتفاع الأسعار ما زالت مؤثرة في سوق النفط الخام وقد تستمر تداعياتها على السوق خاصة بعد تأكيد «أوبك» في تقريرها الشهري أن المخزونات التجارية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفعت 14.1 مليون برميل في فبراير لتصل إلى 2.9 مليار برميل أي ما يزيد بنحو 18 مليون برميل عن متوسط الأعوام الخمسة، كما سجلت المخزونات في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان انخفاضا ضخما بمقدار 38.9 مليون برميل في مارس الماضي وهو أكبر انخفاض شهري لها في أكثر من عام.

ونوه بأن منتجي النفط في «أوبك+» يعملون من خلال استراتيجية عمل رشيدة تقوم على دعم الأسعار من خلال كبح الإنتاج وتقييد الإنفاق الرأسمالي في وقت تواجه فيه الصناعة تحديات متنوعة ومستمرة خاصة الشكوك المحيطة بتعافي الطلب، خاصة في ضوء تقارير دولية تشير إلى أن أهم عميل في صناعة النفط الخام وهو قطاع النقل غير موثوق به في الاستمرار في قيادة الطلب.

وتتفق إرفي ناهار مختص شؤون النفط والغاز في شركة أفريكان ليدرشيب الدولية مع أن النفط الخام أقرب إلى مسار استمرار حصد المكاسب خاصة في ضوء توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية التي ترجح انخفاض الإنتاج العالمي في العام الجاري مقابل استقرار الطلب وتوقعات غير متغيرة نسبيا لاستهلاك النفط العالمي.

وأوضحت أن الأزمات الأخيرة في القطاع المصرفي تزيد من احتمالية أن يكون نمو الطلب النفطي أقل من التوقعات السابقة وعلى الأرجح ستكون أسواق النفط العالمية في توازن نسبي خلال العام المقبل، كما من المتوقع أن يبلغ متوسط الأسعار 86 دولارا للبرميل خلال ما تبقى من 2023.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار النفط عند تسوية تعاملات جلسة الجمعة مسجلة المكاسب الأسبوعية الرابعة على التوالي بعد صدور تقرير وكالة الطاقة الدولية.

وعند التسوية، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت بنحو 0.26 في المائة إلى 86.31 دولار للبرميل. كما صعدت عقود النفط الأمريكي بنسبة 0.44 في المائة عند 82.52 دولار للبرميل، مسجلة مكاسب أسبوعية بنحو 2.3 في المائة. وأشار محللون إلى تراجع المخاوف بشأن ارتفاع التضخم وتأثيره في مستويات الطلب على الطاقة.

من جانب آخر، انخفض إجمالي عدد الحفارات النشطة في الولايات المتحدة بمقدار ثلاثة هذا الأسبوع بعد انخفاضها أربعة الأسبوع الماضي. وأشار تقرير شركة بيكر هيوز الأمريكية لأنشطة الحفر إلى انخفاض إجمالي عدد الحفارات إلى 748 هذا الأسبوع 55- منصة أعلى من عدد الحفارات هذه المرة في 2022- لا يزال 327 منصة أقل من عدد الحفارات في بداية عام 2019 قبل انتشار الوباء.

ولفت إلى انخفاض حفارات النفط في الولايات المتحدة بمقدار اثنين هذا الأسبوع، للأسبوع الثاني على التوالي حيث هبطت عند 588 كما انخفضت منصات الغاز بمقدار واحدة إلى 157 فيما ظلت الحفارات المتنوعة على حالها.

ونوه بارتفاع عدد الحفارات في حوض بيرميان بمقدار ثلاثة، كما انخفض عدد الحفارات في «إيجل فورد» بمقدار اثنين، مبرزا ارتفاع إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة بمقدار 100 ألف برميل يوميا للأسبوع المنتهي في 7 أبريل إلى 12.3 مليون برميل يوميا، وفقا لآخر تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأسبوعية، كما ارتفعت مستويات الإنتاج في الولايات المتحدة بمقدار 500 ألف برميل يوميا مقارنة بالعام الماضي.

الهند تدرس شراء الخام الروسي بما يتجاوز سقف أسعار «السبع»

الاقتصادية

تدرس الهند شراء النفط الخام الروسي، بما يقترب من سقف الأسعار الذي فرضته مجموعة السبع، أو ما يتجاوز ذلك في الوقت الذي تتعامل فيه البلاد مع مخاطر خارجية، ترى أنها تمثل أكبر تهديد اقتصادي.

وقالت نيرمالا سيترامان وزيرة المالية، في مقابلة صحافية في واشنطن، ردا على سؤال حول ما إذا كانت الهند ستواصل استيراد النفط الروسي، بما يتجاوز سقف السعر وهو 60 دولارا للبرميل: «نعم، لأنه بخلاف ذلك، سأنتهي بدفع أكثر بكثير مما أستطيع أن أتحمله».

وأضافت الوزيرة: «لدينا عدد كبير من السكان، وبالتالي يتعين أن ندرس الأسعار، التي ستكون في متناولنا»، وفقا لوكالة «بلومبيرج» للأنباء أمس.

ويؤكد هذا الموقف الحاجة الملحة للبلاد، التي يبلغ تعداد سكانها 1.4 مليار نسمة، للحد من التضخم وتحفيز النمو، وسط خفض مفاجئ في إنتاج منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» والعقوبات الغربية لكبح جماح عائدات النفط الروسية، في أعقاب الحرب في أوكرانيا. وبرزت الهند إلى جانب الصين كواحدة من أهم المشترين الرئيسين للنفط الخام الروسي.

وفي مطلع الشهر الجاري، أعلنت الحكومة الهندية إلغاء ضريبة الأرباح الاستثنائية المفروضة على النفط المنتج محليا. وذكرت «بلومبيرج» أن الحكومة أعلنت إلغاء الضريبة على النفط الذي يتم إنتاجه في الحقول المحلية التي بلغت 3500 روبية لكل طن، في حين تم خفض الرسم المفروض على صادرات الديزل (السولار) من روبية واحدة لكل لتر إلى نصف روبية فقط بدءا من 3 أبريل الجاري. وفرضت الهند ضريبة الأرباح الاستثنائية على قطاع النفط في تموز (يوليو) عندما أدت الحرب الروسية - الأوكرانية إلى ارتفاع قياسي في أسعار الطاقة العالمية، وجنت الشركات الهندية أرباحا هائلة، نتيجة استفادتها من استيراد النفط الروسي بأسعار مخفضة، مع بيع المنتجات في الأسواق العالمية بأسعار مرتفعة.

وفرضت الحكومة في الهند الضريبة على منتجي النفط ومصدري الوقود بمعدل ست روبيات للتر من وقودي الطائرات والبنزين، و13 روبية لغاز النفط، وروبية واحدة للتر الديزل. وتراجع الحكومة هذه الضريبة كل أسبوعين تقريبا في ضوء تطورات الأسواق.

فريق سويسري ينجح في تحويل أشعة الشمس إلى هيدروجين

الرياض

نجح فريق علمي من معهد التكنولوجيا الفيدرالي السويسري ، في تصنيع ألواح شمسية تعمل على تحويل أشعة الشمس بشكل مباشر إلى هيدروجين في مسعى لتعزيز صناعة الطاقة النظيفة والوقود المستدام.
وذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط أن الفريق أكد نجاح تقنية تحويل الأشعة الشمسية إلى هيدروجين في التجارب المعملية ولكن تجري حالياً تعديلات على هذه الأجهزة لمواجهة التحديات التي تواجهها ومن بينها التكاليف والفعالية والاستمرارية.

وقال رئيس الفريق البحثي إسحاق هولمز إن النموذج المستخدم في هذه التجربة عمل على تكثيف أشعة الشمس على ظهر طبق عملاق من الألواح الشمسية التي قامت بتحويلها إلى طاقة كهربائية، ومن ثم يعمل جهاز تحليل كهربائي بداخل الطبق العملاق على تكثيف الحرارة الناتجة عن الألواح الشمسية وتحويل المياه الناتجة عنها إلى أكسجين وهيدروجين، مبينًا أن الهيدروجين المستخدم تم استخدامه كوقود للسيارات خلال هذه التجربة.

وأشار إلى أن الأجهزة التي استخدمت قامت بتحويل نسبة 20 بالمئة من الطاقة الشمسية التي تم تجميعها إلى وقود، وهو رقم قياسي بالنسبة لنظام يستخدم الحرارة الدوارة وفي ظروف مناخية عادية، مضيفًا أن هذه التجربة أنتجت الهيدروجين بمعدل 2 كيلووات، وهو أعلى من التجارب السابقة، حيث تعد التجربة خطوة مهمة للعالم نحو تصنيع الوقود المستدام بشكل أكبر في الفترة المقبلة مع المزيد من التجارب.

أسعار النفط عند أعلى مستوياتها في 5 أشهر

الشرق الأوسط

قال تقرير استراتيجي حديث إن خطة خفض حصص الإنتاج المفاجئة التي أعلنت عنها «أوبك» وحلفاؤها في «أوبك بلس» في بداية أبريل (نيسان) الماضي، ساهمت في تعزيز أسعار النفط التي كانت قد تراجعت الشهر الماضي إلى أدنى مستوياتها في 15 شهراً في أعقاب أزمة قطاع البنوك في الولايات المتحدة، وعلى خلفية المخاوف الناجمة عن انتقال عدوى تلك الاضطرابات إلى مناطق أخرى وفئات الأصول المختلفة.

ووفق التقرير، أدى خفض حصص الإنتاج إلى دفع المشترين الآسيويين إلى اقتناص الشحنات خوفاً من ارتفاع الأسعار في المدى القريب، مستنداً إلى تقرير صادر عن وكالة «بلومبرغ» كشف أن مصافي التكرير في اليابان والصين وتايلاند بدأت في اقتناص فرصة شراء شحنات النفط الفورية تحميل شهر يونيو (حزيران) 2023 بوتيرة سريعة.

وأشار تقرير شركة «كامكو» – مقرها الكويت – إلى أن المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر على أسواق النفط ظلت متباينة؛ إذ يتوقع أن يكون النمو العالمي أبطأ مما كان متوقعاً في السابق، في حين قد تتوقف موجة رفع أسعار الفائدة في الوقت الحالي نتيجة لاعتدال معدلات التضخم.

وكان محضر الاجتماع الأخير لـ«مجلس الاحتياطي الفيدرالي» ركز في مباحثاته على مخاطر أزمة قطاع البنوك وتأثيرها على الاقتصاد، وبالتالي الطلب على النفط، في وقت أعطى فيه أحدث بيانات التضخم من الولايات المتحدة إشارات متضاربة مع ارتفاع التضخم الأساسي وانخفاض المؤشر الكلي على أساس سنوي إلى أدنى المستويات المسجلة منذ أبريل في عام 2021.

بيد أن توقعات الاجتماع تشير إلى رفع أسعار الفائدة بوتيرة أقل حدة هذا العام، هذا إلى جانب التفاؤل بأن الولايات المتحدة ستكون على وشك إنهاء دورة رفع أسعار الفائدة، بل البدء في خفضها بنهاية العام الحالي. يأتي ذلك في حين صرح أحد أعضاء «البنك المركزي الأوروبي» بأن البنك قد انتهى من معظم زيادات أسعار الفائدة.

ووفق تقرير «كامكو»، وتحديداً على صعيد الطلب، أشار إلى أن الصين ظلت هي النقطة المضيئة في سوق النفط؛ إذ أظهر أحدث البيانات تحسن الطلب بوتيرة قوية على الرغم من وجود بعض التحفظات؛ إذ ارتفعت واردات الصين من النفط في مارس (آذار) الماضي بنسبة 22.5 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى نحو 12.3 مليون برميل يومياً فيما يعد أعلى مستوى منذ يونيو من عام 2020.

ويقول التقرير إن ذلك النمو يعزى إلى تزايد عمليات تشغيل المصافي التي تستهدف الاستفادة من ارتفاع الطلب على تصدير المنتجات المكررة والتي سجلت نمواً خلال الشهر، رغم أن الطلب المحلي في الصين لا يزال ضعيفاً؛ إذ كشف أحدث تقارير التضخم عن ارتفاع الأسعار بأبطأ وتيرة منذ سبتمبر 2021.

أما على صعيد العرض، طبقاً للتقرير، فقد تراجع إنتاج «أوبك» هامشياً في مارس 2023، وفقاً لبيانات وكالة «بلومبرغ»، ليبلغ إجمالي الإنتاج 29.16 مليون برميل يومياً فيما يعزى بصفة رئيسية إلى الانخفاض الحاد لإنتاج أنجولا والانخفاضات الهامشية التي شهدها إنتاج كل من العراق والسعودية، إلا أنه قابل تلك الانخفاضات ارتفاع الإنتاج بصفة رئيسية من قبل نيجيريا.

وأفاد التقرير بأن أسعار النفط اتخذت مساراً تصاعدياً إلى حد كبير بعد أن وصلت إلى أدنى مستوياتها خلال الأسبوع الثالث من مارس الماضي، وذلك بعد التقليل من المخاوف المتعلقة بأزمة المصارف الأخيرة في الولايات المتحدة، لتظل الأسعار فوق مستوى 80 دولاراً أميركياً للبرميل بعد تعميق خفض حصص الإنتاج حتى نهاية العام.

وترى وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري الأخير، أن الأسعار قد تواصل ارتفاعها إذا تم تطبيق تلك التخفيضات، مما قد ينتج عنه شح إمدادات أسواق النفط خلال النصف الثاني من عام 2023 وسط تصاعد حالة عدم اليقين الاقتصادي. في وقت تراجع فيه متوسط أسعار النفط على نطاق واسع للمرة الأولى منذ ثلاثة أشهر؛ إذ انخفض سعر سلة نفط «الأوبك» إلى ما دون مستوى.

وبالنسبة لعام 2023، كما يشير تقرير «كامكو»، تم الإبقاء على توقعات نمو الطلب العالمي على النفط دون تغيير عند مستوى 2.3 مليون برميل يومياً ليصل في المتوسط إلى 101.89 مليون برميل يومياً، وذلك على الرغم من تعديل البيانات الأساسية على مستوى كل دولة على حدة.

وأوضح أنه تم خفض البيانات الفصلية للدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بما يعكس بيانات الربع الأول من عام 2023، بالإضافة إلى الانخفاض المتوقع في النشاط الاقتصادي للدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أميركا وأوروبا.

وقد قابل ذلك، طبقاً للتقرير، مراجعة تصاعدية لتوقعات الطلب من قبل الصين، إلى جانب كل من الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية وأوروبا الأخرى، لافتاً إلى أن تقرير «أوبك» الأخير سلط الأضواء على تزايد الطلب بوتيرة أقوى من المتوقع على مستوى الدول غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال أول شهرين من العام، مما أدى إلى رفع التوقعات.

وزراء «مجموعة السبع» يحددون أهدافاً لقدرات توليد الطاقة المتجددة

الشرق الأوسط

حددت مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى أهدافاً كبرى جديدة لقدرات توليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ووافقت على تسريع وتيرة تطوير مصادر الطاقة المتجددة.

لكن دول المجموعة لم تصل إلى حد الاتفاق على تحديد موعد نهائي في 2030 للاستغناء عن الفحم، وهو الموعد الذي سعت كندا ودول أخرى في المجموعة لإقراره، كما تركت المجموعة الباب مفتوحاً أمام استمرار الاستثمار في الغاز، وقالت إن القطاع قد يساعد في التعامل مع نقص محتمل في الطاقة.

واختتم وزراء مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى اجتماعات عقدت على مدى يومين، وتناولت قضايا المناخ والطاقة وسياسات البيئة في مدينة سابورو بشمال اليابان. واكتسبت مصادر الطاقة المتجددة وأمن الطاقة أهمية إضافية بعد غزو روسيا لأوكرانيا.

وفي بيانها المشترك، تعهدت الدول الأعضاء بزيادة إجمالية لقدرات توليد الطاقة من الرياح في البحر بمقدار 150 غيغاواط بحلول عام 2030 وطاقة توليد الطاقة الشمسية إلى أكثر من تيراواط.

وقال البيان: «سنزيد بشكل كبير جداً من الطاقة الكهربائية التي يجري توليدها من مصادر طاقة متجددة».

ووافقت دول المجموعة على تسريع وتيرة الاستغناء التدريجي عن استخدام الوقود الأحفوري من دون تقنيات لاحتواء انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عنه، وذلك لتحقيق الخلو التام من الانبعاثات الضارة في أنظمة الطاقة بحلول عام 2050 على أقصى تقدير.

وتريد اليابان، التي استضافت الاجتماعات وتعتمد بشكل كامل تقريباً على واردات الطاقة، استمرار استخدام الغاز الطبيعي المسال كوقود انتقالي لمدة تتراوح بين 10 و15 عاماً على الأقل.

وقالت الدول الأعضاء في المجموعة إن الاستثمار في قطاع الغاز «يمكن أن يكون مناسباً» للتعامل مع نقص محتمل في أسواق الطاقة بسبب الأزمة في أوكرانيا، إذا نُفذت تلك الاستثمارات على نحو يتسق مع أهداف مواجهة تغير المناخ. وفي مؤشر إلى مفاوضاتها الصعبة، لم تتمكن المجموعة من التوصل إلى موعد محدد للتخلي عن الفحم في توليد الكهرباء، بينما اقترحت بريطانيا، تدعمها فرنسا، مهلة تنتهي في 2030.

وسعى نادي الدول الصناعية الكبرى إلى إظهار وحدة وإرادة بعد التقرير الأخير المثير للقلق للمجموعة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ الذي نُشر في مارس (آذار) الماضي.

وقال التقرير إن حرارة الأرض سترتفع 1.5 درجة عما كانت عليه في عصر ما قبل الصناعة بدءاً من 2030 - 2035 بسبب الاحترار الناجم عن النشاط البشري. وهذا يعرض للخطر هدف اتفاقية باريس الموقعة في 2015 للحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى هذا المستوى، أو، على الأقل، أدنى من درجتين مئويتين.

وأكدت مجموعة السبع الأحد، التزامها أيضاً بالعمل مع الدول المتقدمة الأخرى لجمع مائة مليار دولار سنوياً للدول الناشئة ضد ظاهرة الاحتباس الحراري في موعد يعود إلى 2009، وكان يفترض أن ينفذ بدءاً من 2020.

ومن المقرر عقد قمة في نهاية يونيو (حزيران) بباريس لتحسين إمكانية حصول البلدان النامية على الأموال في مجال المناخ، وهي نقطة حساسة وحاسمة لنجاح «كوب 28».

وسبب الأوضاع الجيوسياسية العالمية المتوترة مع الحرب في أوكرانيا منذ العام الماضي، ومقترحات تقدمت بها من اليابان التي أرادت خصوصاً أن توافق مجموعة السبع على مزيد من الاستثمارات في الغاز، كانت المنظمات غير الحكومية للدفاع عن البيئة تخشى من أن يؤدي اجتماع سابورو إلى تراجع الالتزامات بشأن المناخ.

وفي لهجة مماثلة لتلك التي تبنتها العام الماضي، أقرت مجموعة السبع في بيانها بأن الاستثمارات في الغاز الطبيعي «قد تكون مناسبة» لمساعدة بعض الدول في تجنب النقص المحتمل بالطاقة المرتبط بالحرب في أوكرانيا.

لكنها شددت في الوقت نفسه على أولوية الانتقال إلى الطاقة «النظيفة» والحاجة إلى تقليل الطلب على الغاز.

وتقدمت اليابان باقتراح آخر هو الاعتراف بالأمونيا والهيدروجين كوقود «نظيف» لمحطات الطاقة الحرارية، لكنه لم يلقَ ترحيباً. وشددت مجموعة السبع على ضرورة تطوير هذه التقنيات من مصادر «منخفضة الكربون ومتجددة».

وعلى صعيد البيئة، حدد وزراء البيئة والمناخ في مجموعة السبع هدفاً يتمثل بإنهاء أي تلوث بلاستيكي جديد في بلدانهم بحلول 2040.

وقال الوزراء في بيان صدر أمس (الأحد)، بعد محادثات في شمال اليابان: «نحن ملتزمون بالقضاء على التلوث البلاستيكي مع طموح خفض أي تلوث بلاستيكي إضافي إلى الصفر بحلول 2040».

وهذه هي المرة الأولى التي يحدد فيها أعضاء مجموعة السبع موعداً هو 2040.

وفي مؤتمر صحافي بعد المحادثات التي استمرت يومين في مدينة سابورو اليابانية، أشادت وزيرة البيئة الألمانية شتيفي ليمكي، بتعهد الكتلة الجديد بشأن التلوث البلاستيكي، ووصفته بأنه «هدف طموح».

وقالت الوزيرة الألمانية في بيان: «أصبح البلاستيك الرخيص بالنسبة للمنتجات التي تستخدم لمرة واحدة مهيمناً بشكل متزايد في البلدان الصناعية».

وأضافت شتيفي: «لذلك من المهم للغاية أن تلتزم مجموعة السبع الآن بإنهاء النفايات البلاستيكية بسرعة».

ومن المقرر أن يتم التفاوض على الاتفاق الملزم قانونياً بحلول نهاية عام 2024.

وقال الصندوق العالمي للطبيعة إنه يتم التخلص من 19 إلى 23 مليون طن من النفايات البلاستيكية في المحيطات والبحيرات والأنهار كل عام.

وتتكون مجموعة السبع من اليابان، الرئيس الحالي للمجموعة، بالإضافة إلى بريطانيا وكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة.

تقرير دولي تخفيضات أوبك تنعش النفط بنسبة 8 ٪

المدينة

سجلت أسعار النفط الخام رابع مكاسب أسبوعية على التوالي، بعد تراجع المخاوف بشأن ارتفاع التضخم واستمرار تأثير الخفض الإضافي في إنتاج تحالف «أوبك +» بدءا من مايو المقبل.

وفي هذا الإطار، أوضح تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي أن قرار «أوبك +» بخفض الإنتاج دفع العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط نحو 8 ٪ هذا الشهر، وسط استمرار في رفع التوقعات بشأن ضيق مستقبلي محتمل في أسواق النفط.

وعد التقرير أن بوادر انتعاش الطلب في الصين وفرت مزيدا من الدعم لأسعار النفط الخام، وعلى الرغم من ارتفاع مخزونات النفط الخام تجاهل التجار الزيادة الصغيرة في مخزونات النفط الخام الأمريكية.

وسلط التقرير الضوء على تحذير منظمة أوبك من مخاطر هبوط الطلب على النفط في الصيف بسبب ارتفاع المخزونات والتحديات الاقتصادية العالمية مؤكدا استمرار توقعاتها بارتفاع الطلب على الرغم من تقرير النفط الشهري الذي أشار إلى ارتفاع التضخم وتشديد السياسة النقدية.

من جانب آخر، أوضح تقرير «ريج زون» النفطي الدولي أن أسعار النفط الخام ارتفعت للأسبوع الرابع على التوالي مدعومة بعلامات على تضييق السوق العالمية، ما جعل وكالة الطاقة الدولية تحذر من ارتفاع الأسعار في المستقبل.

وأشار التقرير إلى أن الخام الأمريكي سجل أطول فترة من التقدم الأسبوعي منذ يونيو الماضي حيث يحوم النفط الخام بالقرب من أعلى مستوياته في خمسة أشهر بعد أن فاجأت «أوبك +» السوق بخطط لخفض أكثر من مليون برميل من الإنتاج اليومي.

وذكـر أن تراجـع المخزونـات الأمريكية وضعـف التدفقات من روسـيا وانقطاع إمدادات خطـوط الأنابيب من كردسـتان العراق أدت بالفعل إلى زيادة المكاسـب، وقالت وكالة الطاقة الدولية في توقعاتها الشـهرية «إن التخفيضـات الأخيرة لـ(أوبك +) تعزز أسـعار النفط للمسـتهلكين الذيـن يواجهون بالفعل تضخما مرتفعا.

دول السبع تتعهد بالتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري مع استثناءات للفحم والغاز

اقتصاد الشرق

توصل قادة أكثر اقتصادات العالم تقدماً إلى اتفاق يهدف إلى تسريع التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري بشكل متواصل، لكنهم فشلوا في الاتفاق على موعد نهائي للتخلص من الفحم وتركوا المجال مفتوحاً أمام استثمارات جديدة في الغاز الطبيعي.

جاء في البيان الصادر عن وزراء الطاقة والبيئة بالمجموعة، الذين اجتمعوا في مدينة سابورو شمال اليابان خلال عطلة نهاية الأسبوع، إن مجموعة دول السبع قالت إنها «ستسرّع جهود التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري دون توقف من أجل تحقيق صافي صفر في أنظمة الطاقة لديها بحلول عام 2050».

مجموعة دول السبع اضطلعت بموقع القيادة للجهود العالمية الرامية إلى إزالة الكربون، وينطوي البيان على إشارة سياسية مهمة تحدد توجهات محادثات الطاقة والمناخ لبقية العام.

ربما يؤدي عدم الاتفاق على جدول زمني للتخلص من الفحم إلى إضعاف العزيمة قبل انعقاد قمة الأمم المتحدة للمناخ «كوب 28» المهمة بدبي في وقت لاحق من العام الجاري، حيث ستشكّل فرصة لحشد جهود ما يقرب من 200 دولة من أجل التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري.

يسمح البيان أيضاً باستثمارات جديدة في مجال الغاز الطبيعي، والتي قال نشطاء في مجال البيئة إنه يتناقض مع بيان المجموعة الصادر في عام 2022. وكانت مجموعة دول السبع تعهدت في العام الماضي «بإنهاء الدعم العام المباشر الجديد لقطاع طاقة الوقود الأحفوري عالمياً بشكل متواصل بحلول نهاية 2022، إلا في ظروف بعينها محدّدة بوضوح من قبل كل دولة والتي تتوافق مع حد الاحترار البالغ 1.5 درجة مئوية».

القصور الناجم عن الغزو الروسي

قالت مجموعة الدول هذا العام إن «الاستثمار في قطاع الغاز يمكن أن يكون مناسباً للمساعدة في معالجة أوجه القصور المحتملة في السوق»، والتي أثارها الغزو الروسي لأوكرانيا، إذا جرى «تنفيذه بطريقة تتماشى مع أهدافنا المناخية ومن دون إحداث آثار تقييدية».

كانت اليابان دعت في مسودات سابقة إلى دعم الاستثمار في إنتاج الغاز المُسال والغاز الطبيعي. وقالت وزيرة الطاقة الفرنسية أغنيس بانييه- روناتشر للصحافيين أمس السبت على هامش الاجتماع، إنه تم التوصل إلى حل وسط «يعني ضمنياً أنه لا يمكننا الاستثمار في استكشاف سعة جديدة للغاز».

كذلك دعت مجموعة دول السبع إلى تسريع تثبيت مصادر الطاقة المتجددة. وفي بيان هذا العام، قالت المجموعة إنها خططت لزيادة الطاقة الشمسية إلى أكثر من 1000 غيغاواط والتوليد بطاقة الرياح البحرية إلى 150 غيغاواط من مستويات 2021 عبر مكوناتها بحلول نهاية هذا العقد.

ذكرت صحيفة «نيكاي» أمس السبت أن هذه الأرقام ستضاعف الطاقة الشمسية بمقدار ثلاث مرات، وتزيد من طاقة الرياح البحرية سبعة أضعاف على امتداد دول المجموعة.

قالت ماريا باستوخوفا، مستشارة السياسات في شركة الاستشارات «إي3جي» (E3G)، إن أياً من الأهداف لا يشكل طموحاً جديداً، مشيرة إلى أن الأهداف الوطنية المعلنة حالياً من قبل دول مجموعة السبع تعادل فعلياً ما أُعلن عنه سابقاً.

يُعد اجتماع سابورو بمثابة تمهيد للقمة السنوية لمجموعة السبع لزعماء العالم، والتي سيستضيفها رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا في هيروشيما الشهر المقبل.

أمين عام أوابك لـ«الطاقة»: النهج الاستباقي لـ«أوبك+» ينقذ سوق النفط

عبدالرحمن صلاح

الطاقة

أشاد أمين عام أوابك المهندس جمال اللوغاني بالخطوات الاستباقية والنهج الذي يتّبعه تحالف أوبك+ قبل اتخاذ أيّ قرارات تتعلق بسياسة إنتاج النفط، وأهمية ذلك في إنقاذ الأوضاع بالسوق، ودعم استقرارها.

جاء ذلك في أول تعليق من «اللوغاني» على إعلان المملكة العربية السعودية و8 دول في أوبك+ خفضًا طوعيًا في إنتاج النفط بمقدار 1.66 مليون برميل يوميًا، ابتداءً من مايو/أيار المقبل وحتى نهاية العام الجاري (2023).

يأتي هذا الخفض الطوعي الذي أُعلِن مساء يوم 2 أبريل/نيسان، بالإضافة إلى خفض الإنتاج المتفق عليه بمقدار 2 مليون برميل يوميًا، وذلك في الاجتماع الوزاري رقم 33 للتحالف، الذي عُقد في الخامس من شهر أكتوبر/تشرين الأول 2022.

جاء أكبر خفض طوعي أُعلِن يوم 2 أبريل/نيسان الجاري من جانب السعودية، وذلك بمقدار 500 ألف برميل يوميًا، إلى جانب روسيا التي قررت تمديد خفض إنتاجها النفطي بمقدار 500 ألف برميل يوميًا، والذي بدأ فعليًا في شهر مارس/آذار الماضي، ويستمر حتى نهاية العام.

أهمية الخفض الطوعي بإنتاج النفط

يقول أمين عام أوابك في تصريحاته إلى منصة الطاقة المتخصصة: إنه «بناءً على ما تقدّم، يكون إجمالي خفض الإنتاج المعلن من بعض دول تحالف أوبك+ خلال المدة الممتدة من شهر مايو/أيار وحتى نهاية العام هو 3.66 مليون برميل يوميًا، أي ما يمثّل قرابة 3.6٪ من إجمالي الطلب العالمي في عام 2023 البالغ 101.9 مليون برميل يوميًا، وفقًا لأحدث توقعات منظمة أوبك».

ويرصد الإنفوغرافيك التالي، حجم الخفض الطوعي الذي أعلنه عدد من دول أوبك+، ويستمر حتى نهاية العام.

وأضاف المهندس جمال اللوغاني: «من وجهة نظرنا نرى أنه هذه الخطوة تعدّ إجراءً احترازيًا يهدف أساسًا إلى دعم استقرار سوق النفط».

وأشار إلى حالة عدم اليقين المحيطة بسوق النفط، «فالاقتصادات العالمية الرئيسة تشهد تباطؤًا في أدائها، وتستمر البنوك المركزية في سياساتها التشديدية لكبح جماح التضخم، وهو ما قد يضعف الطلب على النفط».

«ومن جانب آخر، فإن إمكان تنامي التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا يُعدّ أحد أهم العوامل التي قد يكون لها تأثيرات كبيرة في أساسيات سوق النفط، ولا سيما الأسعار، خاصة في ظل التدخل المباشر بآليات التسعير في سوق النفط من قبل كل من مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى والاتحاد الأوروبي وأستراليا، والتي فرضت سقفًا سعريًا على صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية الروسية المنقولة بحرًا»، بحسب تصريحات أمين عام أوابك.

وأكد اللوغاني مجددًا نجاح النهج الاستباقي لتحالف دول أوبك+ الذي يعتمد على التقييم المستمر لظروف السوق والاستعداد لإجراء تعديلات فورية على الإنتاج بأشكال مختلفة، إذا لزم الأمر، خاصة في ظل التقلبات المرتفعة وزيادة حالة عدم اليقين المحيطة بسوق النفط العالمية.

ويوضح الجدول التالي الحصص الجديدة لإنتاج النفط لدى تحالف أوبك+ بعد الخفض الطوعي المقرر تنفيذه بدءًا من شهر مايو/أيار المقبل.

شكراً